May 2009

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة المالية

الدورة السادسة والعشرون بعد المائة

روما، 11 – 15 مارس/آذار 2009

التقرير النهائي للجنة المالية حول البنود 4 و5 و6 و16

بيان المحتويات

	الفقرات
البند 4 من جدول الأعمال – اختصاصات الدراسة عن إدارة المخاطر في المنظمة	2-1
البند 5 من جدول الأعمال – استعراض حساب الأمانة الخاص بخطة العمل الفورية	8-3
البند 6 من جدول الأعمال – عناصر الاستعراض المفصّل	19-9
البند 16 من جدول الأعمال – تقرير مرحلي عن تنفيذ استراتيجية إدارة الموارد البشرية وإطار السياسات ذات الصلة	26-20

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي:
www.fao.org

K5027/A

البند 4 من جدول الأعمال – اختصاصات الدراسة عن إدارة المخاطر في المنظمة

1– في حين أعادت اللجنة إلى الأذهان أن إدارة المخاطر في المنظمة هي جزء من قرار المؤتمر بشأن خطة العمل الفورية، فقد وجدت المعلومات المعروضة عليها غير كافية لتمكينها من اتخاذ قرار بخصوص إجراء دراسة عن إدارة المخاطر في المنظمة، خاصة بالنظر إلى الطابع المؤقت للاختصاصات وإلى نقص التفاصيل والمعلومات عن التكاليف.

2– وقررت اللجنة إرجاء اتخاذ قرار بشأن الدراسة عن إدارة المخاطر في المنظمة إلى الدورة التي ستعقدها في شهر يوليو/تموز المقبل. وطالبت بأن تعرض عليها اختصاصات أكثر تفصيلا في أعقاب النتيجة التي تسفر عنها العملية الجارية لتقدير المخاطر في المنظمة، وذلك بغية تمكينها من اتخاذ قرارها على بيّنة من الأمر في ذلك الوقت.

البند 5 من جدول الأعمال – استعراض حساب الأمانة الخاص بخطة العمل الفورية

3– أعربت اللجنة عن تقديرها للتقدم الطيب فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة وكذلك التزام الإدارة بتطبيق هذه الخطة.

4– وأكدت اللجنة مجدداً أن خطة العمل الفورية تندرج ضمن الأولويات المتقدمة للمنظمة، وأنها تشكل استثماراً ضرورياً لمستقبلها.

5– وذكّرت اللجنة بأنّ قرار المؤتمر رقم 2008/1 ينص على أن يموّل تنفيذ خطة العمل الفورية في عام 2009 بواسطة المساهمات الطوعية من خارج الميزانية، غير أنها أعربت عن قلقها إزاء المستوى الحالي المتدني للمساهمات المالية لصندوق أموال الأمانة الخاص بخطة العمل الفورية. ولاحظت اللجنة أن قيمة المساهمات النقدية لهذا الصندوق وصلت في 11 مايو/أيار 2009 إلى 3.4 مليون دولار أمريكي بالمقارنة مع المتطلبات التقديرية لعام 2009 والبالغة 19.9 مليون دولار أمريكي، وذلك قبل أن تؤخذ في الحسبان المرحلة الأخيرة من الاستعراض المفصل. كما لاحظت على وجه الخصوص أنه لم يحدث أي تحسن ملحوظ منذ أن قامت اللجنة باستعراض الوضع في شهر مارس/آذار، ولو أنّ الإشارات الواردة عن المساهمات الوشيكة من بعض الأعضاء كانت مشجّعة.

6– وذكّرت اللجنة بما خلُصت إليه في دورتها الخامسة والعشرين بعد المائة في شهر مارس/آذار 2009 من ضرورة إعادة النظر في سلّم أولويات إجراءات خطة العمل الفورية في حال عدم تلقي مساهمات إضافية ضخمة للصندوق بحلول شهر مايو/أيار، ولاحظت موافقة الإدارة على مثل هذا النهج في العمل. ولذلك فقد أوصت الإدارة بإعداد معلومات تفصيلية عن مراحل تنفيذ أنشطة خطة العمل الفورية لكي تتواءم على نحو أفضل مع الموارد التي من المتوقع توافرها في عام 2009، ولكي تستعرضها لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل للمنظمة في دورة تسبق دورة المجلس السادسة والثلاثين بعد المائة التي ستعقد في شهر يونيو/حزيران 2009. وأشارت إلى أنها تتطلع إلى إجراء

استعراض آخر لصندوق أموال الأمانة في دورة لجنة المالية التي ستعقد في شهر يوليو/تموز المقبل.

7- وحثّت اللجنة البلدان الأعضاء على تقديم مساهمات إضافية، بما في ذلك توفير مساهمات غير مخصصة من خارج الميزانية بغية تيسير تمويل خطة العمل الفورية. كما حضّت على اقتراح حلول مبتكرة وأبدت رغبتها في دعم توخي المرونة بصورة حذرة في الميزانية من أجل تمويل خطة العمل الفورية بطرق لا تقوّض تنفيذ برنامج عمل المنظمة لعام 2009 في حالات عديدة منها على سبيل المثال الحالات التي تتيح فيها الموارد من خارج الميزانية فرصاً لتحرير الموارد من البرنامج العادي.

8- ورحّبت اللجنة بجهود الإدارة المتواصلة لتشجيع البلدان الأعضاء على المساهمة في صندوق أموال الأمانة الخاص بخطة العمل الفورية، بما في ذلك الرسائل التي بعث بها المدير العام إلى الممثلين الدائمين لدى المنظمة. وأوصت اللجنة رئيس لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل بتعيين نصير من بين الدول الأعضاء في أقرب وقت ممكن قبل انعقاد دورة المجلس في شهر يونيو/حزيران المقبل لالتماس التمويل لخطة العمل الفورية، وتشكيل مجموعة من ممثلي الأقاليم كافة للانخراط في جهود نشطة لاستقطاب التأييد وتعبئة الأموال.

البند 6 من جدول الأعمال – عناصر الاستعراض المفصّل

9- أشارت اللجنة إلى أنّ شركة الخبراء الاستشاريين الخارجيين Ernst and Young قد أصدرت تقرير المرحلة الثانية من الاستعراض المفصل. وأعربت عن تقديرها لحضور خبراء الشركة المذكورة وموظفي المنظمة من قادة مسارات العمل في الاستعراض المفصل عند مناقشة هذا الموضوع. ورحّبت اللجنة بالعرض الشفوي الذي قدّمته الأمانة وحددت فيه العناصر الأولية لرد الإدارة على مضمون تقرير المرحلة الثانية من الاستعراض المفصل، بالإضافة إلى التعليقات الأولية على التكاليف والوفورات المدرجة في الموجز التنفيذي للتقرير، والتي كانت قد عرضت على اللجنة في وقت سابق. ولاحظت اللجنة الطابع الأولي للدراسة التي أجرتها للمنجز النهائي للاستعراض المفصل، وأنّ رد الإدارة المتعلق بالمضمون سيُطرح أمام اجتماع لمجموعة العمل الثالثة التابعة للجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل من المقرر عقده في 20 مايو/أيار.

10- وأثنت اللجنة على رؤية الاستعراض المفصل الشمولية للهيكل التنظيمي وللعمليات الإدارية في المنظمة. غير أنها أشارت إلى أنّ الاستعراض كان يمكن أن يستفيد من مشاركة أوسع للمكاتب الميدانية والإدارات الفنية، وكذلك من استعراض تفصيلي لمركز الخدمات المشتركة.

11- وأكدت اللجنة من جديد الأهمية المحورية للموارد البشرية وللتوصية الداعية إلى تعيين كبير موظفي الإعلام.

12- وأشارت اللجنة إلى الحاجة إلى وجود آلية لرصد تنفيذ توصيات محددة من الاستعراض المفصل ضمن سياق خطة العمل الفورية، ولاحظت أن بالإمكان أن يضطلع قادة مشروعات خطة العمل الفورية بالمسؤولية عن تنفيذ هذه التوصيات بالنظر إلى العلاقة المتبادلة المتأصلة بين الاستعراض المفصل وخطة العمل الفورية.

13- وأشارت اللجنة إلى بيان الخبراء الاستشاريين من شركة Ernst and Young بشأن طائفة واسعة من المبادرات المتزامنة التي تضطلع بها المنظمة برعاية عملية الإصلاح، وأوصت بأن تقوم المنظمة بترتيب الأولويات وتركيز اهتمامها على إجراءات خطة العمل الفورية وعلى استنتاجات الاستعراض المفصل حسب تسلسلها المنطقي. وأجمعت اللجنة على أنّ هناك الكثير من المبادرات المتزامنة، ولفتت الانتباه أيضاً إلى بعدها المالي وإلى تكاليف الموظفين غير المحددة كمّاً والناشئة عن المضي قدماً في تنفيذ المبادرات العديدة. كما لاحظت اللجنة أهمية ضمان تلاقي ومعاملة الاستعراض المفصل، وخطة العمل الفورية، ومبادرات الإصلاح الأخرى في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011 والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013. وفي هذا الصدد، لاحظت اللجنة أنه من الضروري إيلاء العناية الواجبة للمبادرات الهامة التي سبق أن أقرّتها لجنة المالية والأجهزة الرئاسية الأخرى، ومنها مثلاً تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

14- وأيدت اللجنة اقتراح إنشاء وحدة توريد تتم إدارتها بصورة مشتركة وتكون بخدمة الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها، وهي وافقت كذلك على الحاجة إلى الدعم من قِبل الأعضاء للتعامل مع هذه المسألة، وطلبت مزيداً من الإيضاحات بهذا الشأن. ورحّبت اللجنة بكون التعاون الذي بدأ قبل سنوات بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، في مجال إمدادات الطاقة الكهربائية مثلاً، يشهد المزيد من التطوير في عدد من الميادين الأخرى بعد الاجتماعات الأخيرة التي عُقدت مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وأعربت عن تطلعها إلى تلقي تقرير مرحلي عن التطورات بهذا الخصوص في دورتها المقرر عقدها في شهر يوليو/تموز المقبل. ولاحظت اللجنة أن تنفيذ توصية الاستعراض المفصل بشأن وحدة التوريد المشتركة يتطلب موافقة كل الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها. وفي هذا الصدد، رحّبت اللجنة بمشاركة المنظمة النشطة في أنشطة التوريد على مستوى المنظومة ككلّ عبر سوق الأمم المتحدة العالمية، وأُخطرت بأن خطة العمل لتنسيق ممارسات الأعمال على مستوى منظومة الأمم المتحدة ككلّ تشتمل على إسناد الأولوية للتمويل في ميدان التوريد.

15- وقد التمس بعض الأعضاء المزيد من التفاصيل عن الاستعراض المقترح الذي سيقوم به الاستعراض المفصل للعمليات الإدارية المنفذة في مكتب المدير العام. وأشارت اللجنة إلى التوضيح الذي أعطته شركة Ernst and Young من أن الاستعراض المفصل ركز ما أتيح له من موارد ووقت على تحليل وظيفة الخدمات الداخلية، ولكنها رأت ضرورة أن ينطلق الاستعراض المقترح لضمان توفير خدمات الدعم والخدمات الإدارية على نحو فعّال، وبغرض التعجيل بوتيرة عمليات اتخاذ القرارات. ولاحظت اللجنة التوضيح الذي أعطته الأمانة من أنها وافقت على التوصية في سياق الترتيب المناسب للأولويات وإطار تمويل تنفيذ توصيات الاستعراض المفصل وخطة العمل الفورية.

16- وأعرب بعض أعضاء اللجنة عن قلقهم إزاء توصيات الاستعراض المفصل فيما يتعلق بالترجمة، وأكدوا ضرورة ضمان جودة الترجمات وحسن توقيتها بشكل واف. وأشارت اللجنة إلى أنّ شركة Ernst and Young أقرّت بأنّ لدى المنظمة خدمات ترجمة كفوءة، ولكنها لاحظت في الوقت نفسه أن تكاليف الترجمة الداخلية أعلى من الأسعار التي يطبقها المترجمون العاملون لحسابهم الخاص. ولاحظت الأمانة أن المنظمة هي إحدى منظمتين اثنتين فقط في منظمة الأمم المتحدة تمتلكان خدمات ترجمة تعتمد على مبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف، وأن الأسعار المعتمدة فيها أقل بكثير مما هو قائم في المنظمة الأخرى. كما أشير إلى أن النسبة الحالية لأعمال الترجمة التي تنفذ بعقود خارجية هي أعلى من أي وكالة شبيهة أخرى من وكالات الأمم المتحدة. وتشكل تكاليف الترجمة في المنظمة نحو 1 في المائة من مجموع صافي الاعتمادات، وهو أقلّ مما هو قائم في المنظمات المماثلة الأخرى. وفي حين أن الأمانة وافقت على توجّه توصية الاستعراض المفصل، فإن هناك اختلافات بشأن درجة مواصلة العمل بعقود الترجمة الخارجية في المستقبل. وأوضحت الأمانة أن كمية الترجمات العاجلة (أثناء الدورات) والترجمات السريّة، بالإضافة إلى الأعمال الداخلية لمراجعة وتدقيق مستوى جودة النصوص المترجمة خارجياً (حسب ما توصي به شركة Ernst and Young)، يتطلب وجود مجموعات ترجمة لكل لغة من اللغات بحجم يقارب الحجم الحالي.

17- وأقرت اللجنة بالحاجة إلى الموازنة بين التكاليف الأولية لتنفيذ توصية الاستعراض المفصل والوفورات طويلة الأجل، ولاحظت ما أبدته الأمانة من حذر إزاء مستوى التكاليف لمرة واحدة الذي ذكرته شركة Ernst and Young، وهو مستوى يعتقد أنه مفرط في انخفاضه. كما لاحظت الأمانة في ردها الأولي أن بعض الموضوعات مثل تكاليف إعادة توزيع الموظفين لم يشملها التقرير على ما يبدو. ولاحظت اللجنة الحذر الذي جرى الإعراب عنه بشأن كمية الوفورات، وفيما يتعلق بالإطار الزمني الذي من المتوقع أن تتحقق فيه. وفي حين لاحظت الشركة المذكورة إمكانية التقليل من تكاليف عملية إعادة توزيع الموظفين من خلال استخدام الموظفين الذين شملتهم العملية مجدداً في مواقع أخرى، فإن الأمانة أشارت إلى أن عمليات إعادة التوزيع هذه يمكن أن تخفّض التكاليف لمرة واحدة، ولكن لا بدّ من دراسة أثر ذلك على الوفورات أيضاً.

18- وبعدما استمعت إلى الشرح الذي أعطته كل من الأمانة وشركة Ernst and Young، أجمعت اللجنة على أنّ اعتماد إطار زمني يمتد على سبع سنوات هو خيار قابل للاستدامة أكثر من أجل دراسة تدفق الوفورات الإجمالية، مقارنة بالإطار الزمني الممتد على خمس سنوات الذي اقترحه الاستعراض المفصل، ذلك أنه يعطي فكرة متوازنة أكثر عن المنفعة النهائية للاقتراحات إذ أنه يشير إلى أنّ الوفورات الصافية تزداد بشكل ملحوظ حال تغطية التكاليف لمرة واحدة.

19- وأقرّت اللجنة بالحاجة إلى إجراء مزيد من المشاورات بين الأمانة والاستشاريين في شركة Ernst and Young لتقريب وجهات النظر حول توصيات الاستعراض المفصل القابلة للاستدامة والتكاليف والوفورات المحتملة الناشئة عنها، وتمنّت اللجنة إطلاعها على حصيلة هذه المشاورات.

البند 16 من جدول الأعمال – تقرير مرحلي عن تنفيذ استراتيجية إدارة الموارد البشرية وإطار السياسات ذات الصلة

20– أشارت اللجنة إلى أنّ إدارة الموارد البشرية هي عنصر أساسي وجوهري في عملية إصلاح منظمة الأغذية والزراعة وذكّرت بقرارها الصادر في دورتها الخامسة والعشرين بعد المائة في شهر مارس/آذار 2009 والذي قضى بضرورة أن يكون الإطار الخاص باستراتيجية إدارة الموارد البشرية بنداً دائماً على جدول أعمال دوراتها المقبلة.

21– وقد أثنت على التقدم الذي أحرزته المنظمة على صعيد تطوير استراتيجية إدارة الموارد البشرية وإطار السياسات ذات الصلة، من خلال تجسيد ثلاثة أهداف رئيسية مدمجة وخاصة بالموارد البشرية وهي تحديداً: (أ) خلق قوّة عمل متفوّقة وعالية الأداء؛ (ب) جعل الموارد البشرية شريكاً استراتيجياً في الإدارة الداخلية للمنظمة؛ و(ج) توفير خدمات فعّالة وكفؤة على صعيد الموارد البشرية بما يدعم تأدية البرامج.

22– وأوصت اللجنة بأن تواصل الأمانة بذل الجهود للتوصل إلى مواءمة واضحة بين هذه الأهداف الثلاثة الخاصة بالموارد البشرية والهدف الوظيفي Y بعنوان "الإدارة الفعالة والكفؤة" وتوقعت أن يبرز هذا في البلورة المفصلة للنتائج التنظيمية الثلاث المنبثقة عنه وفي المؤشرات الخاصة بالخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011. وأبدت اللجنة ارتياحها لأنّ هذا سيشكل منطلقاً من أجل الاستناد إلى النتائج عند صياغة مؤشرات قياس الإنجازات والغايات المتصلة بأنشطة محددة خاصة بالموارد البشرية ولتمكين اللجنة من ممارسة دور الإشراف الموكل إليها. وقد شددت على أهمية وجود مقاييس قابلة للقياس لتحسين الكفاءة والفعالية.

23– وأقرّت اللجنة بأهمية المبادرات الستّ الرئيسية الخاصة بالموارد البشرية والمشار إليها في الوثيقة FC 126/16[1]، ألا وهي تقييم الأداء، التدريب على الإدارة/القيادة، إبلاغ المعلومات للإدارة، سياسات الموارد البشرية الجديدة، دعم إعادة الهيكلة، والتبسيط، واعتبرت أنها تؤدي دوراً مركزياً لبلوغ الأهداف الخاصة بالموارد البشرية على نحو فعّال.

24– واستمعت اللجنة إلى عرض شفوي عن آخر المعلومات حول التوصيات النهائية التي وردت في الاستعراض المفصل في مجال الموارد البشرية، فضلاً عن ردود الفعل الأوليّة للإدارة على هذه التوصيات واتفقت على متابعة بحث هذا الموضوع في دورتها المقبلة في شهر يوليو/تموز.

25– وأُبلغت اللجنة بأنّ توصية الاستعراض المفصل بخصوص مستويات التوظيف في وظيفة الموارد البشرية، خاصة في ما يتعلق بوضع مقياس مرجعي للمعدل الأمثل بين عدد موظفي الموارد البشرية إلى الموظفين عامة في المنظمة، هي

[1] *تقرير مرحلي عن تنفيذ استراتيجية إدارة الموارد البشرية وإطار السياسات ذات الصلة.*

توصية تحتاج إلى مزيد من المناقشات مع الشركة الاستشارية الخارجية. وقد طلبت اللجنة إطلاعها على حصيلة هذه المناقشات الإضافية.

26- وأقرّت اللجنة بأنّ استراتيجية إدارة الموارد البشرية وإطار السياسات ذات الصلة لا يزال يشكل وثيقة هي قيد الإعداد الآن وخلُصت إلى أنّ الإطار العام الذي ستراعى فيه توصيات الاستعراض المفصل المتفق عليها سوف يُعرض في سياق الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013 كي تقوم اللجنة باستعراضه في دورتها المقرر عقدها في شهر يوليو/تموز 2009.